دور الأردن في التسوية العربية الإسرائيلية

خالدة إبراهيم خليل الحبيطي
مدرس مساعد/ قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية
مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

إن المتتبع للسياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ، يلاحظ أن هناك تأثيرات متبادلة بين كلا الجانبين. بعض الأحيان تكون هذه التأثيرات ايجابية ، وقد تكون سلبية احياناً أخرى ، كما لعب العامل الجغرافي دوراً مؤثراً من خلال وقوع حدود الأردن في حالة حذر دائمي منه، حيث كان موقفا الأردن في بداية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ضمن بودقة الموقف العربي الرافض بشكل جذري للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

والعمل على إخراجه بشتى السبل، ثم كان توجه الأردن نحو التسوية مع إسرائيل يسير ضمن متطلبات المرحلة التي تميزت بالاندفاع نحو إسرائيل نتيجة للضعف الذي أصاب الدول العربية وتحقيقاً للسياسة التي رسمتها الدول الكبرى للمنطقة العربية.

مقدمة

ان الحديث عن دور الاردن في التسوية العربية – الاسرائيلية يرتبط في التطورات التي شهدتها المنطقة العربية ، اضافة الى ان هناك عوامل كان لها الاثر في جعل الاردن من اكثر لدول العربية تأثراً وتأثيراً في قضية فلسطين ومنها.

ارتباط الاردن نظاماً وشعباً وارضاً بفلسطين ارتباطاً قوياً ، وتحمل ما تحمل ، وتحملت منه الكثير ايضاً ، فمنذ الايام الاولى لتأسيس امارة شرق الاردن ،

وسعت العائلة المالكة والحكومة بدوافع مختلفة ، منها دفع الدول الغربية الكبرى الى طرح حلاً بديلاً للقضية الفلسطينية.

ونتيجة لاختلال ميزان القوى لصالح اسرائيل بعد الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، وتعاطي المنطقة وخاصة مصر للحلول السياسية ما بعد حرب تشرين ١٩٧٣، وزيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، وعقد اتفاقية كامب ديفيد ، عندها دخل الصراع العربي الاسرائيلي مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها ، تتوال فيها الضربات لقوى الرفض العربي من قبل اسرائيل بشكل مباشر او من القوى الدولية الضالعة في اعادة رسم خارطة المنطقة ، لذلك كان توجه الاردن تجاه التسوية مع اسرائيل كجزء من التوجه العربي الذي سلكته بعض الاقطار العربية بعد التطورات المهمة التي شهدها الوطن العربي بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ وفقدان العراق القوة العسكرية والمفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية وعقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ واتفاقية اسلو عام ١٩٩٣.

المبحث الأول: دور الأردن في الصراع العربي – الإسرائيلي

لمعرفة دور الأردن في تاريخ الصراع العربي –الإسرائيلي لابد من التعرف على تطورات القضية الفلسطينية بعد ثورة ١٩٣٦. فقد رأى الأمير عبدالله أن على العرب قبول قرار اللجنة الملكية لتقسيم فلسطين المعروف بتقرير لجنة بيل عام ١٩٣٦، وكان الأمير يرى في ذلك تحجيماً وتطويقاً للخطر الإسرائيلي، وان هذه الخطوة مرحلية لاسيما أن العرب في وضع سيئ وليس لديهم مقدرة على مجابهة المؤامرة الصهيونية – البريطانية في آن واحد ولذلك فضل منهجية خذ وطالب بدل أن يكتفي بالرفض فقط [١].

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية اضطرت بريطانيا إلى الاستعانة بقوات من الجيش العربي لحراسة المنشأت العسكرية والمستودعات في فلسطين، واستدعت هذه المهمة دخول بعض الوحدات العسكرية من الجيش العربي إلى فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[٢].

لقد استفادت الحركة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية من نتائج الحرب العالمية الثانية وحصلت على عطف وإسناد الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والتزمت هذه الدول بالوقوف إلى جانب اليهود ومطالبهم دولياً من خلال هيئة الأمم المتحدة.

وبعد إعلان بعض العصابات الصهيونية مثل الهاجانا والارغون عن بدء نشاطها المسلح ضد المنشأت البريطانية وقواتهم بهدف إرغامها على الانسحاب من فلسطين رفعت بريطانيا في ١/نيسان/١٩٤٧ القضية إلى هيئة الأمم المتحدة [٣]. ولأجل الإعداد إلى دراسة القضية ولتفادي تأخرها اقترحت بريطانيا عقد دورة استثنائية لتشكيل لجنة خاصة بفلسطين[٤].

وبعد المناقشات التي استمرت من ٢٨/نيسان/١٩٤٧ لغاية ١٥/ايار/١٩٤٧ صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأليف لجنة خاصة لفلسطين (ينسكوب) باشرت اللجنة بكتابة تقريرها بجنيف بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٤٧واستغرق كتابته شهراً كاملاً وأعلنت توصياتها واحتوى التقرير على اثنا عشر توصية ومشروعين للتقسيم، حيث قسم هذا المشروع فلسطين إلى مناطق ثلاثة،دولتين، احداهما عربية وأخرى يهودية ووضع القدس الذي كان يقطنها مائة وخمسون ألف عربي تحت نظام الوصاية الدولية [٥]. وقد رفض العرب قرار التقسيم هذا وأعلنت الوفود العربية في الأمم المتحدة رفضها للقرار، وعقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعا في القاهرة وأعلنت عزمها على مقاومة قرار التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية [٦].

وقد عجلت تطورات الأحداث وخطورتها الحكومات العربية للتدخل العسكري لإنقاذ فلسطين، وفي ١٥ أيار ١٩٤٨، وهو الموعد المحدد لجلاء القوات البريطانية عن فلسطين، وفي ١٤ أيار وقبل ساعات من مغادرة المندوب السامي البريطاني في فلسطين – أعلن قيام الكيان الصهيوني على ارض فلسطين، وكانت الولايات المتحدة من أوائل المعترفين بهذا الكيان، أعقبها بعد ذلك اعتراف الاتحاد السوفيتي. وفي ١٥ أيار من العام نفسه دخلت الجيوش العربية فلسطين بقوات مشتركة من العراق والأردن وسوريا ولبنان ومصر، تولى الملك عبدالله قيادة هذه الجيوش، وتذكر بعض المصادر أن الملك عبدالله لعب دور سلبيا قبل الحرب وبعدها وانه أجرى مفاوضات مع الصهاينة بعد صدور قرار التقسيم من خلال موفده إليهم عمر صدقي الدجاني التي عرض فيها رغبة الملك للاعتراف بإسرائيل مقابل تخليها عن الجليل الغربي والقدس والمثلث له، إلا أن الصهاينة رفضوا ضم القدس إليهم وأرادوها عاصمة لدولتهم، وأما دخول الجيش الأردني للحرب عام ١٩٤٨ فقد تعهد الملك بان تكون الحرب شكلية وانه مضطر لدخولها لأنه يخضع لضغوطات الجامعة والحكومات العربية [٧].

لم تسفر الحرب التي خاضتها الجيوش العربية بعد أن دخلت فلسطين إلى نتيجة ايجابية، بل كشف ضعف الأقطار العربية وتفرقها، ولأسباب مختلفة لعل من أبرزها ضعف إرادة القتال لدى الحكومات العربية، التي قبلت هدنة (رودس) في الثالث من نسيان ١٩٤٨.

ثانياً: توحيد الجزء المتبقي من فلسطين مع الأردن

بعد وقف العمليات العسكرية على أرض فلسطين عقب توقيع اتفاقية الهدنة الثانية في ١٨/تموز/١٩٤٨، بقيت أراضي من فلسطين خارج الاحتلال

الإسرائيلي العسكري [٨].وكانت تخضع لإدارة الجيش العربي والجيش العراقي في منطقة داخل فلسطين عرفت لاحقاً بالضفة الغربية وأخرى تحت إدارة الجيش المصري في قطاع غزة، ولجأت مئات الآلاف من الشعب الفلسطيني الذين شردتهم حرب ١٩٤٨، إلى المناطق العربية المجاورة مثل لبنان وسورية والأردن، وهناك أعداد هائلة لجأت إلى المناطق الفلسطينية التي كانت تحت حماية الجيوش العربية مثل منطقة نابلس والقدس والجليل وغزة، ووصول عدد اللاجئين الفلسطيني في الأردن عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ٦٠٠ ألف وكان هذا العدد أكثر من عدد السكان الأصلين [٩].

وكان الشغل الشاغل لأهالي فلسطين هو تأمين قسط من الأمان والطمأنينة للأهالي الذي أفزعهم انتصار اليهود على الجيوش العربية كافة التي دخلت ساحة المعركة، وظهر على الساحة الفلسطينية تياران: الأول نادى بتشكيل حكومة عموم فلسطين في ٢٣/ايلول/١٩٤٨ من اجل ترسيخ الحكومة الفلسطينية بزعامة احمد حلمي عبد الباقي، ولم يوافق الملك عبدالله ابن الحسين على هذه الخطوة [١٠]، وتؤكد البرقية التي أرسلها إلى احمد حلمي بتاريخ ٢٠/ايلول/١٩٤٨ على رفضة تشكيل حكومة في فلسطين لأنه رأى في ذلك إقرار للتقسم الذي حاربه العرب والفلسطينيين في ١٥ أيار، وفي الرسالة التي بعثها الملك عبدالله الى الملك فاروق بتاريخ ١٢/تشرين الاول/١٩٤٨ أكد على رفضه قيام الدولة الفلسطينية على جزء من فلسطين.

أما التيار الثاني فقد دعا إلى الاتحاد مع الأردن، فقد توجه وفد من ممثلي مناطق أريحا ونابلس والقدس والجليل وبيت لحم، إلى الملك عبدالله ابن الحسين في عمان، وهناك أعلنوا رغبتهم بالانضمام إلى الأردن، ولأجل هذا عقدوا مؤتمرهم في ١/تشرين الاول/١٩٤٨ في عمان وترأسه الشيخ سليمان التاجي الفاروق، وبعد انتهاء أعمال المؤتمر في عمان ابرق عجاج ابويهضي سكرتير

العربي الفلسطيني إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ليطلع الجمعية ومجلس الأمن بان المؤتمر الفلسطيني قرر تفويض الملك عبدالله ووكله بشكل مطلق في ان يتحدث باسم عرب فلسطين ويعالج قضيتهم بالشكل الذي يراه(١١).

وفي ١/كانون الاول/١٩٤٨ عقد مؤتمر آخر من قبل أهالي فلسطين وممثلين عن اللاجئين أيضا في بلدة أريحا، وقد قرر المؤتمر ما يلي:

١- شكر الدول العربية على جهودها في الحرب ومطالبتها بمواصلة القتال لإنقاذ فلسطين

٢- الإعلان عن رغبة المؤتمرين بالوحدة الأردنية-الفلسطينية مع اعتبار فلسطين وحدة كاملة لا تتجزأ.

٣- الدعوة إلى الوحدة العربية الشاملة لمقاومة الخطر الصهيوني واعتبار الوحدة الأردنية-الفلسطينية مقدمة لها.

٤- بايع المؤتمر الملك عبدالله ملكاً على فلسطين كلها.

٥- المطالبة بضرورة إرجاع اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم.

٦- اقتراح وضع نظام لانتخاب ممثلين لفلسطين في البرلمان الأردني.

٧- إبلاغ هذه القرارات السبع إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة و أبلغت قرارات المؤتمر إلى جلالة الملك عبدالله.

ووافق عليها وانعقد مجلس النواب الأردني بتاريخ ١٣/كانون الاول/١٩٤٨ وابدى موافقته إلى الحكومة على قرارات المؤتمر بالإجماع، وفي ٧/ايار/١٩٤٩ تشكلت حكومة جديدة برئاسة توفيق أبو الهدى ضمت وزراء من الضفة الغربية(١٢).

ثالثاً: مشروع المملكة العربية المتحدة بين الأردن والضفة لغربية والقدس

منذ الأيام الأولى لتأسيس إمارة شرق الأردن، سعت العائلة المالكة والحكومة الاردنية وبدوافع مختلفة، منها دفع الدول العربية الكبرى الضالعة بالمخطط الصهيوني المرسوم للمنطقة، إلى طرح الخيار الأردني حلاً بديلاً للقضية الفلسطينية، ومن هذا ونتيجة لاختلال ميزان القوى لصالح الكيان الصهيوني بعد الخامس من حزيران/١٩٦٧، وتعاطي المنطقة وخاصةً مصر للحلول السياسية.

كما كان لاحداث ايلول الاسود عام ١٩٧٠ والتوتر الذي حدث بين الحكومة الاردنية ومنظمة الاتحرير الفلسطينية الاثر الكبير في دفع الملك حسين الى التفكير في احتواء الفلسطينين الموجودين في الاردن والضفة الغربية من خلال انشاء مملكة عربية متحدة تتكون من الاردن والضفة الغربية والقدس، وهذا المشروع الذي اعنه الملك حسين في خطاب القاه في الخامس عشر من اذار ١٩٧٢، وتألف المشروع من النقاط آلاتية[١٤]:-

١-تصبح المملكة الأردنية الهاشمية "مملكة عربية متحدة" وتسمى بها الاسم.

٢-تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين أ- فلسطين وتتكون من الضفة الغربية وأية أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام إليها، ب الأردن وتتكون من الضفة الشرقية.

٣-تكون عَمان هي العاصمة المركزية للملكة.

٤-تكون القدس عاصمة لدولة فلسطين.

٥-رئيس الدولة هو الملك، ويتولى السلطة التنفيذية المركزية.

٦-للمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الملك.

استقبل مشروع المملكة العربية المتحدة من العرب والحكومات ومواطنين والمنظمات الفلسطينية بالرفض،[١٥] وذلك لأسباب مختلفة لعل الريبة من نوايا الملك حسين إزاء القضية الفلسطينية تأتي في المقدمة منها، فضلاً عن التناحر

والمزايدة السياسية التي سيطرت على الأجواء العربية حينئذ [١٦] فقد بعث الملك حسين رسائل إلى ملوك ورؤساء الدول العربية يشرح فيها أبعاد المشروع والأسباب التي دفعته إلى طرحه، وفي ١٧ آذار أطلق السيد ياسر عرفات تصريحات ضد المشروع، وقرر مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة " مصر وسوريا و ليبيا" رفض المشروع وقال السادات أن المشروع " ليس إلا تحركاً أمريكيا في المنطقة لينسف مشكلة فلسطين من أساسها [١٧]

المبحث الثاني: مؤتمرات السلام ومفاوضاته

أولا: مؤتمر السلام في جنيف

وجهت حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يوم ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٧٣ دعوة إلى حكومات " مصر وسوريا والأردن وإسرائيل" للاشتراك في مؤتمر السلام المزمع عقده في مدينة جنيف السويسرية يوم ٢١/كانون الأول/١٩٧٣ وقد تضمنت الدعوة التي قدمت استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ [١٨].

قدم السفيران الأمريكي والسوفيتي الدعوة إلى الملك حسين بحضور رئيس الوزراء زيد الرفاعي، فوافق الملك على قبول الدعوة من حيث المبدأ.

كان الأردن يواجه تحديد مسؤوليات كل طرف في المؤتمر، خصوصاً تحديد مسؤوليته في مقابل مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية، فالأردن تعتبر الضفة الغربية جزء شرعيا ودستوريا منها، ويعتبر سكان الضفة الغربية والفلسطينيون المقيمين في الضفة الشرقية مواطنين أردنيين تتحمل الدولة مسؤليتهم، من هنا كانت معارضة الأردن لإعلان لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعيا وحيداً للشعب الفلسطيني بأكمله، ولحل هذا الإشكال عرض الأردن

أن تمثل منظمة التحرير من الوفد الأردني، حيث قال رئيس الوزراء زيد الرفاعي أن تشترك معنا على أساس أننا نعتبر أن موقف المنظمة مكملاً لموقفنا، فهي صاحبة الحق بالمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة قبل حرب ١٩٦٧ (١٩).

عقد مؤتمر السلام يوم ٢١/كانون الأول، واشترك فيه وفد مصري برئاسة إسماعيل فهمي وزير الخارجية، ووفد أردني برئاسة زيد الرفاعي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ووفد إسرائيلي برئاسة ابا ابيان وزير الخارجية،كما اشترك فيه وفد أمريكي برئاسة هنري كيسنجر، ووفد سوفيتي برئاسة اندريه غروميكو وتراس المؤتمر الدكتور كورت ولدهايم أمين عام الأمم المتحدة. أما سوريا فقد رفضت حضور المؤتمر لاعتقادها انه لن يسفر عن نتائج ملموسة(٢٠).

ألقى زيد الرفاعي خطاباً باسم الأردن، استعرض فيه مراحل الغزو الإسرائيلي لفلسطين ابتداءاً من الحرب العالمية الأولى عندما كان عدد اليهود في فلسطين لا يتجاوز ٥٦ ألف نسمة، يملكون من الأرض مالا يزيد عن ٢% من مساحة البلاد، والدولة التي أعطاها قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ بنسبة ٥٦% من مساحة فلسطين كانت في عام ١٩٤٩ تمثل ٧٧،٤% من مساحتها الكلية وفي عام ١٩٦٧ اجتاحت إسرائيل فلسطين بأكملها، وفي النهاية طلب الرفاعي أن تنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حزيران عام ١٩٦٧. وانهى الرفاعي خطابه بالقول أن الأردن ليست مستعدة للتوصل إلى أية تسوية جزئية (٢١).

استمر المؤتمر مدة يومين فقط، عقد خلالها ثلاث جلسات، وعقد وزراء خارجية الدول الخمس اجتماعاً قصيراً، اتفقوا فيه على تأليف لجنة سياسية للبحث في فك ارتباط القوات على جبهة قناة السويس، وفي الجلسة الختامية طالب الرفاعي ان تطبق ترتيبات فصل القوات عن الجبهة الأردنية –الإسرائيلية، وان

تنسحب القوات الإسرائيلية إلى الوراء مسافة عشرة كيلومترات على طول الجبهة بينها وبين الأردن كبداية للانسحاب الكامل، واستند في طلبه هذا على أساس أن الأردن دخل ثلاث حروب مع إسرائيل لكن إسرائيل لم تبدي أية استجابة لهذا الطلب، وهكذا انفض المؤتمر دون أن يحقق نتائج مهمة مما كان يراود العرب الأمل بها، باستثناء تأليف لجنة عسكرية مصرية إسرائيلية [٢٢].

ثانياً: مؤتمر مدريد للسلام والاتفاق الفلسطيني والإسرائيلي

أدت زيارة السادات للقدس،١٩٧٧،وعقد اتفاقية كامب ديفيد /١٩٧٩، وإخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان /١٩٨٢،وأبعادها عن ساحة المواجهة وتقليم أظافرها، واستمرار الحرب العراقية –الإيرانية، الأمر الذي افقد الثورة الفلسطينية اكبر قوة مساندة لها، وتعاطي المنظمة مع الحلول السياسية [٢٣].

جاءت أحداث الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي،وانتهاء الحرب الباردة، وما رافق حرب الخليج عام ١٩٩١ من تمزق الصف العربي وانقسامه انقسامات حاداً، كل هذا أدى إلى سلسلة من الانهيارات في المنطقة العربية، عبرت عن نفسها باندفاع الأقطار العربية للسير بشكل واضح في فلك القطب الامريكي الأوحد المسيطر على العالم، وقبول تلك الأقطار مبدأ الصلح مع الكيان الصهيوني. وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيز جهودها من اجل التوصل إلى تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي، ويبدو أن شعور حكومة الولايات المتحدة بقوتها على الصعيد العالمي من جهة، ورغبتها في دفع الاتهام الذي وجه إليها بأنها في سياساتها الشرق ا وسطية تكيل بمكيالين، كل ذلك دفعها إلى القيام لإحلال السلام في الشرق الأوسط لإحلال السلام في هذه المنطقة.

جاءت الخطوة الأولى بعد بضعة أيام من إيقاف الهجوم على العراق في السادس من آذار عام ١٩٩١، أعلن الرئيس جورج بوش مبادرة سلام جديدة تقوم على أربعة مبادئ هي:

١-مقايضة الأرض بالسلام.

٢-اتفاقيات أمنية مشتركة.

٣-الاعتراف بإسرائيل.

٤-حفظ الحقوق السياسية الشرعية للفلسطينيين.

ووعد الرئيس بوش بالعمل على إرساء السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

ومع أن شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي رفض معادلة "الأرض مقابل السلام" إلا أن الولايات المتحدة أخذت تعمل جادة لإنجاح تلك المبادرة. ولذلك قام وزير خارجيتها جيمس بيكر بعدد من الجولات للتباحث مع رؤساء الدول والحكومات المعنية، وعلى الأخص سوريا والأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة وإسرائيل من جهة ثانية.

وقد ركز بيكر جهوده على إقناع الأطراف المعنية، بان الوصول إلى تسوية دائمة هو لمصلحتها على المدى القريب والبعيد. وفي المباحثات مع الدول العربية أكد بيكر على أن الحل الذي تسعى الولايات المتحدة للوصول إليه يستند من قراري ٢٤٢-٣٣٨، ومن هنا وافق العرب المعنيون على المبادرة لاعتقادهم أن القرارين ينصبان على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧[٢٤].

عمل الأردن مع منظمة التحرير للتعاون في هذا المنعطف. وفي ٢٨ أيلول ١٩٩١ وافق المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر، على الاشتراك في مؤتمر السلام وحيث أن إسرائيل اشترطت عدم الالتقاء مع وفد فلسطيني

مستقل، فقد اتفق الأردن والمنظمة ان يحضر المؤتمر بوفد واحد ذي جانبين. وفي ١٣ تشرين الاول وافقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أن تشترك في مؤتمر السلام من خلال وفد أردني فلسطيني مشترك وتم الاتفاق أن يكون الوفد المشترك برئاسة وزير الخارجية الأردني ثم عينت الحكومة الأردنية الدكتور عبد السلام المجالي رئيساً بجانب الأردن من الوفد، بينما عينت المنظمة الدكتور حيدر عبدالشافي رئيسا للجانب الفلسطيني[٢٥].

وتهيأت الأجواء لانعقاد مؤتمر السلام، فوجها رئيسا الدولتين العظمتين جورج بوش وغورباتشوف يوم التاسع عشر من تشرين الأول دعوات لحضور مؤتمر سلام يعقد في مدريد عاصمة اسبانيا ابتداءً من يوم٣٠ تشرين الأول، وكان توجيه الدعوات إلى حكومتا الأردن وسوريا ومنظمة التحرير ومصر ولبنان وإسرائيل.

لم تفوت إسرائيل الفرصة للحصول على المزيد من المكاسب وكان من نتائج مساوماتها ان الاتحاد السوفيتي استأنف علاقته معها بعد أن ظلت مقطوعة منذ عام ١٩٦٧ [٢٦].

وكان من نتائج قبول الأطراف المعنية الدعوة لمؤتمر السلام ان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قام بزيارة لدمشق وبعد قطيعة ثلاث سنوات، واجتمع بالرئيس الأسد، ثم جاء إلى عمان واجتمع بالملك حسين لتنسيق العمل المشترك بين الأردن وفلسطين.

وهكذا افتتح مؤتمر مدريد للسلام يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ بحضور الرئيسيين بوش وغورباتشوف، وقد اشترك في المؤتمر وفد تمثل الدول الآتية:

الدول الراعية: الولايات المتحدة الأمريكية، ويرأس وفدها وزير الخارجية جيمس بيكر، الاتحاد السوفيتي ويرأس وفدها وزير الخارجية بوريس بانكين [٢٧].

الدول المعنية مباشرةً: الاردن وفلسطين، ويرأس وفدهما وزير الخارجية الدكتور. كمال ابو جار؛ سوريا، ويرأس وفدها وزير الخارجية فاروق الشرع؛ لبنان ويرأس وفدها وزير الخارجية فارس بوير؛ مصر، ويرأس وفدها وزير الخارجية عمر موسى؛ اسرائيل، ويرأس وفدها رئيس الوزراء اسحاق رابين.

وشارك في المؤتمر "بصيغة مراقب" وفد من مجلس التعاون الخليجي، ومجلس دول اتحاد المغرب العربي، وكانت المشاركة تحمل معنى تأييد تلك الدول للمسيرة السلمية[٢٨].

استغرقت المرحلة الأولى للمؤتمر ثلاثة أيام، ولم يشترك شامير في جلسات اليوم الثالث بدعوى ان هناك ضرورات تدعوه للعودة إلى إسرائيل. ولم تكن هناك جلسات في اليوم الرابع المصادف يوم (السبت) من اجل خاطر الإسرائيليين، أما المرحلة الثانية فبدأت يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٩١ عقدت جلسات ثنائية بين الوفود العربية من جهة والوفد الإسرائيلي من جهة ثانية، وقد عقد الوفد الأردني الفلسطيني جلستين مع الوفد الإسرائيلي برئاسة روبنشتاين وتوصلت الوفود العربية إلى اتفاق مع الوفد الإسرائيلي على استئناف عقد المفاوضات الثنائية بعد ثلاثة أسابيع،ولم يكن هناك اتفاق على مكان عقدها.

وعقدت اجتماعات المرحلة الثانية لمؤتمر في موسكو يوم ٢٨ كانون الثاني باشتراك نحو أربعين دولة، وقد أسفرت المحادثات على تأليف خمس لجان عمل هي: لجنة التنمية الاقتصادية والمياه والسيطرة على التسلح واللاجئين[٢٩].

ثالثاُ مفاوضات السلام بين الأردن وإسرائيل

مر عام كامل والمحادثات في واشنطن بين الوفد الأردني والوفد الإسرائيلي تراوح مكانها دون التوصل إلى نتيجة، ثم اتفق على جدول أعمال تشير بنوده على المفاوضات المتصلة، ولكن الأردن ارتأى انه من الأفضل تأجيل التوقيع على

ذلك الجدول، إلى أن يتحقق تقدم على المسارات الأخرى، مع سوريا وفلسطين ولبنان.

وجاء الإعلان على توصل منظمة التحرير مع إسرائيل الى اتفاق فيما بينهما، بمثابة كسر للجمود السائد في المسارات الأخرى، وانتظر الأردن فترة من الزمن حتى يشهد تقدماً واضحاً وملموساً على المسار الفلسطيني، وقد تم ذلك فعلاً يوم ١٣ أيلول عندما وقع الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي على وثيقة الاعتراف المتبادل، عندئذ تم التوقيع في اليوم الثاني ١٤/ أيلول في وزارة الخارجية الأمريكية على جدول أعمال المفاوضات الأردنية الإسرائيلية، وقام بالتوقيع عن الجانب الأردني السفير الدكتور فايز الطراونة، وعن الجانب الإسرائيلي السفير الياكم ردينكاين وتم ذلك بحضور كوارن كرسيتوفر وزير الخارجية[٣٠].

نص جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي على ان يهدف الى:

١- تحقيق السلام العادل بين الدول العربية وفلسطين وإسرائيلي.

٢- إحلال الأمن ونبذ اللجوء إلى القوة.

٣- ضمان صف كل طرف في حصة من المياه.

٤- الوصول إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين.

٥- تسوية قضية الأرض وتعيين الحدود الدولية وترسيمها.

٦- البحث في امكانات التعاون الثنائي المستقبلي.

وأعرب الجدول اخيراً عن الأمل لعقد اتفاقية سلام بين الأردن وإسرائيلي. وبعد "التوصل إلى حلول مرضية للطرفين بالنسبة لعناصر هذا الجدول".

وفي يوم ٢٥ تموز ١٩٩٤٧ الساعة الخامسة بعد الظهر بتوقيت الأردن تم اللقاء التاريخي الذي كان يبدو في السابق بعيداً جداً، فأصبح ذلك اليوم حقيقة واقعة. لقاء الحسين ورابين بحضور الرئيس كلينتون في البيت الأبيض، وفي بداية اللقاء

تصافح الزعيمان ثم القى كل منهما والرئيس كلينتون كلمات اعربوا فيها عن مشاعرهم تجاه هذا الحدث فالرئيس كلينتون أشارة بالخطوة الشجاعة التي أقدم عليها الحسين ورابين لبناء مستقبل جدي، ورحب الملك حسين بالسلام على اساس انه الخطوة الطبيعية من اجل مستقبل افضل واشار بجهود الولايات المتحدة في ترتيب هذا اللقاء، ثم رفع الحسين ورئيس الوزراء رابين وثيقة انهاء حالة الحرب بين بلديهما "إعلان واشنطن" ودافع كلينتون على الوثيقة باعتباره راعي هذه المسيرة السلمية(٣١).

نص إعلان واشنطن على انهاء حالة الحرب بين الأردن واسرائيل، إقامة السلام العادل والشامل والدائم ووضع خمسة مبادئ لتحكم القسم المشترك بجدول الأعمال الأردني / الإسرائيلي:

١- السعي لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين إسرائيل وجيرانها.

٢- مواصلة المفاوضات لإحلال السلام على أساس قراري ٢٤٢ و٣٣٨.

٣- احترام دور الأردن التاريخي في ألاماكن الإسلامية في القدس حاضراً ومستقبلاً.

٤- الاعتراف المتبادل بين الجانبين بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي.

٥- تحقيق الأمن الدائم وتطوير علاقات حسن الجوار وتفادي استخدام القوة.

رابعاً معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل

في يوم السابع عشر من تشرين الأول ١٩٧٣ تم التوقيع بالحروف الأولى على مسودة معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، وقام بالتوقيع رئيسا وزراء البلدين: الدكتور عبد السلام المجالي عن الأردن وإسحاق رابين عن إسرائيل، وفي اليوم

الثاني وافق مجلس الوزراء الأردني على المعاهدة وفوض رئيس الوزراء بالتوقيع عليها بصيغتها النهائية.

وعاد وفد المفاوضات في يوم الثامن عشر من تشرين الأول للاجتماع في العقبة لبحث الترتيبات الفنية والفترة الزمنية للانسحاب وانتهت أخر الجولات التفاوضية يوم العشرين من تشرين الأول "أي بعد ثلاثة أعوام من مؤتمر مدريد.

عُين يوم الأربعاء ٢٦/تشرين الأول/١٩٩٣ للاحتفال بتوقيع المعاهدة في وادي عربة على خط الحدود الدولية بين فلسطين وشرق الأردن، غير بعيد عن مدينة العقبة، وتم توجيه الدعوة للرئيس الأمريكي بيل كلينتون لحضور الاحتفال، كما وجهت الدعوات إلى عدد من الدول العربية والأجنبية. وبالفعل تم التوقيع عند ظهر ذلك اليوم على النص الرسمي والنهائي للمعاهدة، وقام بالتوقيع الدكتور عبد السلام المجالي رئيس وزراء الأردن وإسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل وكان ذلك بحضور الملك حسين والرئيس كلينتون والرئيس الإسرائيلي عايزر وازمنت وكذلك وزير خارجية روسيا اندريه كوزيريف "ممثلاً للرئيس بورس يلسين" ووزراء خارجية مصر وقطر وتركيا، وممثلين عن عدد من الدول العربية والاسلامية الصديقة. وقد حضر من الجانب الأردني الملك حسين والوزراء وأعضاء مجلس الأعيان والنواب وأعضاء سر الأحزاب، وقام الرئيس كلينتون بتوقيع المعاهدة شاهداً "بوصفه رئيس الدولة التي عملت الكثير للتقريب بين دولتين الأردن واسرائيل" للوصول إلى هذه النتيجة[٣٣].

جاءت معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في ثلاثين ماد ة، وقد نصت مقدمتها على ان الدولتين تهدفان الى تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى أنهما تأخذان بعين الاعتبار اهمية المحافظة على السلام على اسس من الحرية والمساواة والعدل

واحترام حقوق الإنسان، وتعترفان بحقهما وواجبهما في العيش بسلام بينهما ضمن حدود آمنة ومعترف وبها، وفي ضمان امن دائم لدولتيهما وتجنب التهديد بالقوة واستعمالها فيما بينهما، بعد ان اعلنتا انتهاء حالة العداء، وعلى انهما تقرران اقامة سلام ربينهما بموجب هذه المعاهدة(٣٤).

اما مواد المعاهدة فقد نصت على ان السلام يعتبر قائما بين الدولتين اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، وانهما تعترفان بسيادة كل منهما وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي، والعيش بسلام ضمن حدود امنة ومعترف بها، وانهما ستنميان علاقة حسن الجوار والتعاون بينهما وستحلان نزاعاتهما بالوسائل السلمية.

ونصت المعاهدة على الحدود التي رسمتها الانتداب هي الحدود الدولية بين الدولتين وان يكون هناك تعاون في المسائل المتعلقة بالامن، مع التعهد بعدم التهديد بالقوة واستعمالها وبعدم تنظيم الاعمال العدائية او الاشتراك فيها والامتناع عن الدخول في احلاف معادية، والتعاون في مكافحة الارهاب ومنع التسلل عبر الحدود، كما نصت على ان تتبادل الدولتين التمثيل الدبلوماسي بينهما في خلال شهر من تبادل وثائق تصديق المعاهدة.

ونصت المعاهدة على ان تتقاسم الدولتين بصورة عادلة مياه نهري الاردن واليرموك والمياه الجوفية لوادي عربة،كما نصت على ترويج التعاون الاقتصادي بينهما بهدف الوصول الى علاقات اقتصادية طيبة.

وفيما يتعلق باللاجئين والنازحين نصت المعاهدة على ان يسعى الطرفان الى تسوية مشاكل النازحين في اطار لجنة رباعية من الاردن وإسرائيل ومصر وفلسطين، وتسوية مشاكل اللاجئين ضمن اطار المجموعة المتعددة الاطراف وفي العمل على توطينهم في بلادهم الاصلية.

اما بالنسبة للاماكن المقدسة فقد نصت المعاهدة على حرية الدخول اليها، وان تحترم اسرائيل دور الاردن الخاص في الاماكن الاسلامية المقدسة في القدس.

ونصت المعهدة على اقامة علاقات ثقافية طبيعية بين الطرفين وعلى ان يسود التفاهم وعلاقات حسن الجوار، وان يلغيا كافة الاشارات المضادة والتميزية والتعبيرات العدائية في مواطنو الدولتين بحرية الحركة، وان تكون هناك نقاط عبور بينهما، وكذلك حرية الملاحة والوصول الى الموانئ،وافتتاح ممر جوي بينهما، وافتتاح خطوط الهاتف والتبادل البريدي والهاتفي، وان يكون هناك تعاون في مجالات السياحة والبيئة والطاقة والصحة والزراعة وتنمية حدود وادي الأردن، واخيراً نصت المعاهدة على ان تتمتع النصوص العربية والعبرية والانكليزية للمعاهدة بالمساواة في الأحجية. وقد ألحقت بالمعاهدة خمسة ملاحق تتعلق بـ ١- الحدود ٢- المياه ٣- الجريمة والمخدرات ٤- البيئة ٥- الإجراءات المؤقته[٣٥].

الاستنتاجات

أولا- إن المتتبع للسياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي الفلسطيني، يلاحظ أن هناك تأثيرات متبادلة بين كلا الجانبين، بعض الأحيان تكون هذه التأثرات ايجابية، وفي احياناً أخرى تكون سلبية.

ثانياً- لعب العامل الجغرافي دوراً مؤثراً من خلال وقوع حدود الأردن بعد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين على تماس مع إسرائيل، مما كان له الأثر في وضع الأردن في حالة حذر دائمي منه.

ثالثاً–كان موقف الأردن في بداية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ضمن بودقه الموقف العربي الرافض بشكل جذري للاحتلال إسرائيلي من فلسطين والعمل على إخراجه بشتى السبل.

رابعاً– كان توجه الأردن نحو التسوية مع إسرائيل يسير ضمن متطلبات المرحلة التي تميزت بالاندفاع نحو التسوية مع إسرائيل نتيجة للضعف الذي أصاب الدول العربية وتحقيقاً للسياسات التي رسمتها الدول الكبرى للمنطقة العربية.

Jordan Role in Arab-Israeli Settlement

khlidah Ibrahim

Assistant Lecturer/ Department Of Historical & Cultural Studies,
Regional Studies Center, Mosul University

Abstract

The observer for Jordanian Policies towards Palestinian cause from the beginning of Israeli occupation will see mutual impacts between both parties.For some time time they are positive effects,

whereas they are uegative on the other hand, the geographic factor is important hence Jordan is always careful about it.

Jordanian stand at the beginning of the Israeli occupation was within the Arab attitude that rejects basically the occupation and aims at get rid of it by all means. Then , Jordan turned to settlement with Israel because of requirements of of this stage, which distinguished by rushing in to settlement as for the Arab weakness and to achieve the region policies drawn by the great states.

المصادر

١- وصفي التل، فلسطين دور الفعل والخلق في معركة التحرير ط١، بيروت، ١٩٦٧، ص٦٣.

٢- عبد المجيد زيد الشناق، تاريخ الأردن وحضارته، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٩.

٣- اكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، عمان، ١٩٨٦، ص١٩٢.

٤- ميز الماضي، سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين،، ١٩٠٠-١٩٥٩،ط٥، عمان، ١٩٨٨، ص٥٥.

٥- طاهر خلف البكاء،فلسطين من التقسيم الى اوسلو، ١٩٩٥،١٩٣٧،ط١ بغداد،٢٠٠١، ص١٨٠

٦- المصدر نفسه، ص٢٠٢.

٧- للتفاصيل، ينظر، امين الصايغ، ص٢٣٠/٢٣٥.

٨- موسى راضي، سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن، المصدر السابق.

٩- الشناق، المصدر السابق،ص١٩٧

١٠-زعيتر، المصدر السابق، ص,٢٧٧

١١- المصدر نفسه،ص,٢٨٠

١٢- موسى، المصدر السابق،ص,٣٢٥

١٣- الشناق، المصدر السابق،ص,٣٢٥

١٤-البكاء، المصدر السابق،ص,٢٣٨

١٥-المصدر نفسه،ص,٢٤٠

١٦-منير الهور، طارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢،ط١، عمان-١٩٨٢،ص,٢٨

١٧-موسى، المصدر السابق،ص,١٣٨٨

١٨-نص قرار مجلس الامن رقم٣٣٨الصادر في ٢١-٢٢ تشرين الأول، أكتوبر، ١٩٧٣.

ان مجلس الأمن: ١- يدعو جميع أطراف القتال، مصر، إسرائيل في حرب تشرين الأول ١٩٧٣ بوقف كل إطلاق النيران وإنهاء كل نشاط عسكري فوراً في مدى اثنا عشر ساعة على الأكثر من اتخاذ هذا القرار في المواقع التي تحتلها الآن.

٢- يدعو جميع الأطراف المعنية بالبدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، المفاوضات بين الطرفين قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧بكامله في جميع جوانبه.

٣- يقرر مجلس الأمن أن يبدأ فوراً، وفي نفس الوقت مع وقف إطلاق المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب، بهدف إقامة سلام عادل ودائم من الشرق الأوسط، ينظر عادل مالك، من رودس إلى جنيف، الصراع العربي الإسرائيلي في ماضيه وحاضره ومستقبله، دار النهار للنشر، بيروت،١٩٧٤,

١٩- موسى، المصدر السابق، ص٤١٢-٤١٣,

٢٠-المصدر نفسه،ص,٤١٤

٢١- البكاء، المصدر السابق، ص٤٥٠.

٢٢-موسى، المصدر سابق،ص,١٩٠

٢٣- البكاء،المصدر سابق،ص,٢٦٣

٢٤-موسى،المصدر سابق،ص,٥٨٣

٢٥المصدر نفسه،ص,٥٩٠

٢٦-الشناق،المصدر سابق،ص,٣٠٠

٢٧-موسى،المصدر سابق،ص,١٢٣٤٥٠

٢٨-البكاء،،المصدر سابق،ص١٢٣

٢٩-موسى،المصدر سابق،ص,٤٦٧

٣٠-الهور،المصدر سابق،ص,١٨١

٣١-البكاء،المصدر سابق،ص,٢٧٠

٣٢-موسى،المصدر سابق،ص,٤١٥

٣٣-المصدر نفسه،ص,٤١٥

٣٤-الشناق،المصدر سابق،ص,٤٣٠

٣٥-موسى،المصدر سابق،ص٤٤٠.